مجلـــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ د 115

قرارات الدورة العادية الخامسة عشر بعد المائـة

القاهرة – جمهورية مصر العربية

2023/6/8

مجلـــــس
الوحدة الاقتصادية العربية
الأمانة العامة

م / و/ ق/ د 115

قرارات الدورة العادية

الخامسة عشر بعد المائة

القاهرة : 2023/6/8

عقـد مجلس الوحـدة الاقتصادية العربية دورتـه العاديـة الخامسة عشر بعد المـائة يـوم الخميس الموافـق 2023/6/8 بالقـاهرة – جمهوريـة مصر العربيـة، شـارك فـي إجتمـاع الدورة أصحاب المعـالي والسـعادة رؤسـاء وممثلـي وفـود الـدول العربيـة الأعضـاء فـي المجلـس وسـعادة السـفير محمدي أحمـد النـي الأمـين العـام لمجلـس الوحـدة الاقتصـادية العربيـة والإتحـادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس.

وقـد بـدأت الجلسـة الإفتتاحيـة للـدورة بعددٍ مـن الكلمـات لرؤسـاء الوفـود، حيـث أسـتهل الإجتماع **سعادة السفير/ إلياس شيخ عمر أبـو بكـر** .. السفير والمندوب الدائم لجمهوريـة الصومال الفيدرالية لدى جامعة الدول العربيـة ورئيس الدورة معرباً عن سعادته للمشاركة في الاجتماع الوزاري الـ 115 لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ناقلا تحيات معالي السيد الدكتور/ على محمود نور .. وزير المالية بجمهورية الصومال الفيدرالية الذي كان يود المشاركة في هذا الإجتماع وحالت الظروف دون حضوره .

كما أعرب عن سعادته الغامرة لاستئناف الجمهورية العربية السورية الشقيقة نشاطها في جامعة الدول العربية لتمارس دورها التاريخي في مختلف القضايا العربية .. ورحب بالأستاذ/ باسل سكوتي .. القائم بأعمال المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية رئيس وفد سوريا وتمنى له التوفيق والسداد.

كما أعرب عن إمتنانه للجهود المثمرة التى تقوم بها الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعلى رأسها معالي الأمين العام / محمدي أحمد الني.. في الدفع بعمل المجلس نحو الأفضل وفي الإعداد الجيد وحسن التنظيم لأعمال الإجتماع.

وأوضح أن جمهورية الصومال الفيدرالية خلال فترة رئاستها للدورة سعت ان تساهم في دعم وتعزيز العمل العربي المشترك واطلاق العديد من المبادرات الهامة لمواجهة التحديات الراهنة التى تواجه الأمة العربية في ظل اوضاع اقتصادية صعبة وتحديات كبيرة والأزمات التى تتوالي ليس فقط على مستوى الدول العربية وإنما على مستوى العالم ، فكل هذه التحديات تدفع إلى تجديد العزم والعهد على ضرورة تعزيز التعاون لمواجهة التداعيات الاقتصادية العالمية فقد آن الأوان لتحقيق الحلم بإطلاق السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

كما نوه إلى أن حكومة الصومال استطاعت أن تحقق العديد من الإنجازات في المجالات المختلفة وهو ما سيؤهلها لتكون قبلة للإستثمارات العربية والأفريقية من ضمنها إنضمام جمهورية الصومال الفيدرالية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في هذا العام وإلى مجموعة سوق دول شرق إفريقيا، كما نجحت في إستكمال كافة الشروط والمتطلبات للإعفاء من الديون المستحقة عليها مقدراً ومثمناً مساعدة المجلس ودعمه للصومال.

وفي ختام كلمته جدد العزم على بذل كل الجهود لخدمة القضايا العربية وتعزيز التعاون العربي المشترك، ودعا الله أن يوفق المشاركين لما فيه خير الأمة وأن يسدد جهودهم لتجاوز الأوضاع الإستثنائية التى يعيشها الوطن العربي بما يعزز الأمن والإستقرار ويحقق ما تتطلع إليه الشعوب من ازدهار ورخاء.

ثم تحدث **سعادة السفير/ محمدى أحمد الني**.. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتقدم بالشكر والإمتنان لأصحاب المعالي والسعادة الوزراء والسفراء ومندوبي الدول العربية الأعضاء على الجهود المتواصلة في دعم ومساندة الأمانة العامة للمجلس والمشاركة الفاعلة في إجتماع الدورة (115) للمجلس على المستوى الوزراء وقدم الشكر للدكتور/ أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية مقدراً ومثمناً لمعاليه رعايته الكريمة والسخية على استضافة الإجتماع الوزاري للدورة ومشيداً بدور معاليه الرائد لما يتمتع به من انتماء عربي وعروبي ولما يبذله من جهد عظيم في سبيل تعزيز التنمية والإستقرار واللحمة العربية في أروع تجلياتها ودعمه المتواصل للمنظمات والمؤسسات العربية لا سيما مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من أجل رفع كفاءة العمل ، كما أكد على سعي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على تعزيز وترسيخ مختلف أوجه التعاون المشترك بين المجلس وجامعة الدول العربية بما ينعكس إيجابيا على منطقة التجارة الحرة مروراً بالإتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة ووصولاً إلى الإندماج الاقتصادي.

كما أكد سعادته على أن القضية الفلسطينية تبقي هى القضية المركزية للأمة العربية مبرزاً أهمية دعم الأشقاء العرب للسلطة الفلسطينية وللشعب الفلسطينى وسيظل متواصل حتى إستعادة الحقوق غير القابلة للتصرف بما في ذلك إقامة الدولة الفلسطينية بحدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

كما نوه إلى الجهود الكبيرة والمكثفة التى قام بها المجلس حرصاً منه على عودة الدول العربية التى إنسحبت منه وتوسيع قاعدة الإنضمام إليه، ورحب بإنضمام جمهورية القمر المتحدة الشقيقة لإتفاقية الوحدة الاقتصادية وعودة دولة ليبيا والجمهورية العربية السورية إلى مكانهما الطبيعى بين أشقائهم في المجلس.

كما أشار إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يعمل جاهدا على تطوير التعاون الاقتصادي العربي والإطار المؤسسي للعمل الاقتصادي العربي المشترك وصولا إلى التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية ، ومن هذا المنظور قام المجلس بتأسيس عدة كيانات منها اتحاد المدفوعات العربي الذي حل فيما بعد صندوق النقد العربي لتمويل وإقراض المشروعات

الاقتصادية، بالإضافة إلى إنشاء الشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والأكاديميات النوعية واللجان الإستشارية المتخصصة.

ونوه إلى أن الأمانة العامة للمجلس قامت بتنظيم الأولويات وحزمة من الإنجازات لإقامة تكامل اقتصادي عربي وعلي سبيل المثال لا الحصر:

- تبنت الامانة العامة للمجلس برنامجاً يستهدف مراجعة وتقييم جميع الاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في إطار المجلس ، والشركات والاكاديميات العربية.
- تبنت الأمانة العامة للمجلس تقارير اقتصادية مختلفة وقواعد بيانات تستهدف الفرص الإستثمارية المتاحة هدفها تحصيل وتطوير الأداء الاقتصادي للدول العربية الأعضاء.
- عقد حزمة من اللقاءات المهمة مع بعض الرؤساء العرب ورؤساء الحكومات والوزراء المعنيين بالاقتصاد والتجارة والاستثمار وتطوير العلاقة مع جامعة الدول العربية والمؤسسات التمويلية والضمان والمنظمات العربية والإقليمية والدولية لتنفيذ أهداف المجلس وتعزيز أواصر التعاون.
- تطوير مركز التدريب والبحوث والدراسات من خلال وضع ضوابط وشروط للتدريب والتعاون مع المؤسسات الحكومية والأكاديمية والأهلية لعقد البرامج التدريبية.
- العمل على مساعدة الدول الاعضاء فى تهيئة مناخ الإستثمار من خلال حصر قوانين تشجيع الدول العربية والترويج للمزايا التى توفرها هذه القوانين، بالإضافة إلى توفير ما تتخذه الدول من إجراءات في مجال السياسات المالية والنقدية للمستثمرين ورجال الأعمال العرب والأجانب.

كما اوضح أن الأمانة الأمانة للمجلس تتبنى فكرة مشروع استراتيجية لتحقيق أهداف وغايات اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى وضعها الملوك والروساء العرب وصادقت عليها البرلمانات والحكومات العربية,

وفي ختام كلمته جدد الشكر والتقدير لجامعة الدول العربية وأمينها العام على استضافتهم الكريمة لأعمال الدورة العادية (115) للمجلس على المستوى الوزاري، كما أكد على أن الأمانة العامة للمجلس ستمضى قدما في مسيرتها وستكون أكثر تصميما وأكثر عزما وإنحيازا لمصلحة المنطقة العربية وتطوير أدوات العمل حتى يبقى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية رائدا في مجال التكامل الاقتصادي العربي بالتعاون مع الجامعة العربية ومؤسسات التمويل والضمان العربية ومنظمات العمل العربي المشترك والمنظمات الاقليمية والدولية ذات الصلة بأختصاص المجلس .

ثم تحدث **السيد المستشار/ مهند يحي رجب غش** .. المستشار الاقتصادي بسفارة المملكة الأردنية الهاشمية بالقاهرة – المندوب الدائم لدى المجلس، وفي بداية كلمته وجه الشكر للسادة الحضور كلاً بصفته ونقل تحيات معالي السيد/ يوسف الشمالي .. وزير الصناعة والتجارة والتموين في المملكة الأردنية الهاشمية وتمنياته لأعمال الدورة بالنجاح والتوفيق، كما أعرب عن سعادته بالاجتماع في بيت العرب بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التى تلعب دورا هاماً في الواقع السياسي والاقتصادي والثقافي والإجتماعي علي الصعيد القومي، وتقدم بخالص الشكر والتقدير لجمهورية الصومال الفيدرالية رئيس الدورة الحالية على المجهودات القيمة التى بذلتها لدفع وتطوير عمل المجلس، كما رحب بإنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى عضوية المجلس وللجمهورية العربية السورية لعودتها إلى البيت العربي لتلعب دوراً رياديا ومهما في كافة المجالات ومنها التكامل الاقتصادي.

كما تقدم بخالص الشكر والتقدير لسعادة السفير/ محمدى أحمد الني .. الأمين العام للمجلس وموظفي الأمانة العامة للمجلس ولجنة المندوبين الدائمين للدول الأعضاء على حسن التدبير والترتيب لإعداد أعمال هذه الدورة وللجهود الخلاقة التى أسفرت عنها العديد من الأفكار النيرة التى من شأنها تبنيها من قبل هذا المجلس لوضعها في الطريق الصحيح أن تؤدي إلى رفع القدرات الاقتنصادية العربية.

وأعرب عن شكره وتقديره لجمهورية مصر العربية بقيادتها الحكيمة حكومة وشعبا لإحتضانها وحسن استضافتها لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وأشار إلى ان اجتماعات المجلس يعقد في وقت تمر فيه المنطقة العربية بمرحلة دقيقة وحساسة يعطيها أهمية خاصة، الأمر الذي يستلزم من الجميع تعزيز العلاقات العربية وتنسيق المواقف المشتركة بكل الإتجاهات ومنها المسألة الاقتصادية، ورسم خطى التقدم نحو مستقبل زاهر ومشرق ، حيث تشكل أحد أهم المداخل الإستراتيجية لصياغة مستقبل ومكانة الأمة العربية،

وأشار إلى أن جدول اجتماعات الدورة (115) للمجلس حافل بالموضوعات الهامة التى تشكل غالبيتها محاور رئيسية للعمل الاقتصادي العربي المشترك وعلى رأسها موضوع تفعيل ودعم وإنشاء الشركات العربية المشتركة وضرورة وضع معايير واضحة لتقييم عمل الإتحادات العربية النوعية المتخصصة القائمة في نطاق المجلس والتى يعطيها المجلس المزيد من

الاهتمام وإحداث التنمية كل في مجاله إيمانا أن التنمية في المرحلة الحالية والقادمة يجب أن تعتمد على القطاع الخاص، وما يمكن أن تضيفه إلى العمل الحكومي الرسمي، حيث أن العمل العربي المشترك هو مسؤولية الجميع من حكومات وقطاع خاص وشركات عربية مشتركة واتحادات نوعية متخصصة، كذلك تبني اتفاقية عربية لانشاء شركات العمل العربي المشترك على مستوى القطاع الخاص، وما سينتج عنها من زيادة الإستثمارات والتبادل التجاري بين الدول العربية من جهة وزيادة الصادرات العربية لدول العالم من جهة أخرى، وكذلك إنشاء البوابة الإلكترونية للتجارة العربية وتبنى المجلس إقامة ملتقيات الترويج للفرص الاستثمارية للقطاع العام والخاص سواء في جمهورية مصر العربية أو في باقي الدول العربية، كذلك إنشاء لجنة متخصصة للاقتصاد الأخضر ، حيث يعتبر هو المستقبل الواعد لتفعيل الشراكات وجلب الإستثمارات للدول العربية.

وفي ختام كلمته أثنى على كافة الجهود التى تبذلها الدول الأعضاء في هذا المجلس الكريم وخص بالشكر سعادة الأمين العام للمجلس لبذله جهوداً كبيرة لدفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وحرصه الدائم على تفعيل هذا المجلس ليأخذ مكانه الريادي .

ثم تحدث **السيد المستشار/ طارق الشعراوي** .. مستشار وزير التعاون الدولي والمشرف على قطاع التعاون العربي والأفريقي – نائب المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المجلس مقدما التحية للسادة الحضور معربا عن سعادته للمشاركة في أعمال الدورة العادية (115) للمجلس، ونقل تحيات معالي الأستاذة الدكتورة/ رانيا المشاط .. وزير التعاون الدولي الممثل الدائم لجمهورية مصر العربية لدى المجلس وتمنياتها لإجتماعات المجلس الموقر بالنجاح والتوفيق وأن تثمر الإجتماعات تطويراً مهما للعلاقات المتعددة الأطراف بين الدول الشقيقة.

وأعرب عن تقديره لرئاسة دولة الصومال الشقيقة التى قادت هذه الاجتماعات بإقتدار وتمنياته بأن تسفر إجتماعات هذه الدورة عن نتائج إيجابية تخدم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وتبعث برسالة واضحة للمواطن العربي بأن آماله وتطلعاته إلى مستقل أكثر رخاء وإستقراراً هي دائماً محل الإهتمام والإعتبار من هذا المجلس الذي أنشئ من أجل تحقيق التكامل والوحدة الاقتصادية بين الدول العربية الأعضاء .

ورحب وأشاد بقرار انضمام جمهورية القمر المتحدة إلى الدول الأعضاء بالمجلس وتقدم بالتهنئة إلى السيد السفير/ عطاء أفندي .. المندوب الدائم لجمهورية القمر المتحدة لدى جامعة الدول العربية على قرار الإنضمام ومرحبا بسيادته وبدولته الشقيقة في الدورة الأولى التى يحضرها سيادته، مؤكدا بأن قرار الإنضمام سيكون إضافة ثرية إلى إحدى أدوات العمل العربي المشترك متمنيا لسعادته وللدولة الشقيقة مزيدا من التقدم والازدهار.

كما رحب بعودة الجمهورية العربية السورية الشقيقة إلى جامعة الدول العربية ولمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لتضفى مزيدا من الثراء إلى العمل العربي المشترك في المسارات السياسية والاقتصادية.

كما أعرب عن حزنه لإندلاع الأزمة الحالية في جمهورية السودان الشقيقة ، حيث ما يحدث يعد جرحا جديداً في الجسد العربي المنهك بالحروب والصراعات وضربة قاصمة لجهود العمل العربي المشترك ، مما يدعو الجميع للتعاضد والتأكيد على ضرورة إستخدام كل السبل المتاحة لمساندة جمهورية السودان الشقيقة لتجاوز هذه المحنة، وتمنياته أن يعود السودان أقوى مما كان ليتبوأ مكانته التاريخية على الساحة العربية.

وتطلع إلى أن تقدم الأمانة العامة مقترحاتها البناءة لتنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في المجلس لتعظيم الاستفادة من المواد المتنوعة والأسواق المتاحة في داخل وخارج الدول المجاورة، واستثماراً بعلاقاتها المتميزة التى تجمع بين البلدان العربية الشقيقة على المستوى الثنائي سواء كانت عضوا في المجلس أو حتى الدول العربية من غير اعضاء المجلس، كما يتطلع إلى مستوى أعمق من التنسيق مع كافة المنظمات العربية ذات الصلة بما يساهم في تحقيق المجلس لأهدافه ويعظم الاستفادة من الخبرات المتوفرة في هذه المنظمات.

وأكد على دعم جمهورية مصر العربية ومساندتها للدور المنوط بالمجلس، وضرورة العمل على تطوير هذا الدور وصياغة رؤية جديدة تتضمن حوكمة عمل المجلس بما يوائم المتغيرات الدولية والإقليمية التى يشهدها العالم والمنطقة العربية حتى تكون أعمال المجلس وإجتماعاته وما يصدر عنه من قرارات إضافة قيمة وحقيقية إلى العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وأشاد بالدور المنوط بالإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس والتي تمثل الذراع الأهلي للعمل العربي الاقتصادي المشترك، وأن تعمل هذه الإتحادات لتحقيق دورها المنوط بها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي على مستوى القطاع الخاص وذلك في إطار القوانين واللوائح المنظمة لعملها في دولة المقر، فالهدف الرئيسي من إنشاء الإتحادات هو خلق كيانات إنتاجية قوية بين كل مجموعة من الشركات والمؤسسات المتخصصة في انتاج سلعة معينة أو تقديم خدمة معينة.

وفي ختام كلمته أكد أن مصر ستدعم بكل الصدق والإخلاص كافة الجهود الحقيقية لتفعيل الدور العربي إيماناً منها بأن المقاربات العربية المشتركة هي الوسيلة المثلى لمراعاة المصالح العربية بالحماية الجماعية للشعوب ودفع مسيرة التنمية خطوات كبيرة للإمام ، وتمنى لأعمال هذه الدورة النجاح وأن تثمر عن قرارات من شأنها دفع مسيرة العمل العربي المشترك.

ثم تحدث **سعادة السفير/ مهند العكلوك** .. المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية، وبدأ كلمته بتقديم التحية للسادة الحضور ونقل تحيات معالي الوزير / خالد العسيلي .. وزير الاقتصاد الوطنى الفسلطيني ، ورحب بإنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ولعودة دولة ليبيا إلى المجلس وعودة وفود الجمهورية العربية السورية الشقيقة في أعمال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وإلى بيت العرب - جامعة الدول العربية.

كما قدم الشكر لجمهورية مصر العربية لدورها التاريخي في دعم القضايا العربية ودورها الأساسي في احتضان أعمال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وبعض الإتحادات العربية المتخصصة، كما تمنى أن يعمل المجلس كما هو مناط به من قبل قادته التاريخيين الذين أسسوا هذا المجلس قبل عقود طويلة، متمنياً أن يأخذ هذا المجلس دوره في التكامل العربي في الناحية الاقتصادية وأن يكون تعاون عربي اقتصادي لرفع معدلات التبادل التجاري العربي إلى أقصى حد له، كما قدم الشكر إلى سعادة السفير / محمدي أحمد النبي الأمين العام للمجلس على دوره الكبير الذي يؤديه بإخلاص وتفاني في إتجاه عضوية المجلس والوفاء بالمهام المنوطه به.

وطالب جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة وإتحاداتها في دعم القضية الفلسطينية بعد مرور 75 عام على ذكرى نكبة فلسطين، وفي هذه المناسبة قد تبنت القمة العربية (قمة جدة 19 مايو 2023) للمرة الأولى تعريفاً قانونياً للنكبة ليتبنى مجلس الوحدة الاقتصادية

العربية في قراراته الدورية التى تدعم القضية الفلسطينية ليس فقط من الناحية الاقتصادية بل في كل النواحي بما فيها السياسية، هذا التعريف التاريخي للنكبة الذي بدأ عام 1917 منذ وعد بلفور المشؤوم والذي استمر من خلال الهجرة المنظمة التي رعاها الإنتداب البريطاني ودور العصابات الصهيونية في إرتكاب مجازر ضد الشعب الفلسطيني من أجل تهجيره قسراً من وطنه فلسطين وتستمر النكبة الآن بالإحتلال الإسرائيلي وبإنكار حقوق الشعب الفلسطيني مشيراً إلى أن القمة العربية في جدة قد تبنت يوم 15 مايو من كل عام (لإستنكار نكبة فلسطين).

وفي إطار المرتكز السياسي الذي تبنته دولة فلسطين من أجل زيادة تأثير جامعة الدول العربية على القضية الفلسطينية على نحو فعال يفوق مجرد المواقف التقليدية السياسية المشكورة من الدول العربية ومن جامعة الدول العربية في إطار الشجب والتحذير ودعوة المجتمع الدولي إلى التدخل لنيل الشعب الفسطيني حقوقه السياسية والاقتصادية والإجتماعية من خلال توسيع الاعتراف بدولة فلسطين.

وأوضح أن اللجنة الوزارية للقمة العربية تبنت 4 مهام (توسيع الإعتراف بفلسطين، حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني).

وأما من الناحية القانونية فقد تم تأسيس لجنة استشارية عربية للمرة الأولى تعني بتقديم المرافعات أمام محكمة العدل الدولية من أجل رسم هذا الإحتلال بأنه إحتلال غير قانوني وأنه نظام فصل عنصري يمارس على الشعب الفلسطيني وطالب الدول العربية بتقديم مرافعات قانونية إلى محكمة العدل الدولية قبل 25 يوليو2023، وأشار سعادته بأنه قد تم عقد مؤتمر القدس في شباط 2023 بمشاركة كل من الرئيس/ محمود عباس، والرئيس/ عبد الفتاح السيسي، وجلالة الملك / عبد الله الثاني ورؤساء حكومات ووزاء خارجية ووزراء اقتصاد دول عربية، وقد تبنى المؤتمر مساراً إقتصاديا تنموياً لدعم القضية الفلسطينية ودعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس.

وفي ختام كلمته أشاد بمجهودات الأمين العام للمجلس من العمل بإتجاه إصلاح وتطوير آليات عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من خلال تقييم أداء الإتحادات ووضع مؤشرات لهذا الأمر لتكون إتحادات فاعلة ومؤثرة في الحركة الاقتصادية العربية، كما أثنى على ما جاء في كلمة مندوب جمهورية مصر العربية، وأعرب عن تضامن دولة فلسطين الكامل للأشقاء في

جمهورية السودان الشقيقة وتمنى لهم تجاوز أزمتهم الراهنة وعودة السودان إلى وضعها القوى والمؤثر في العمل العربي المشترك والمصالحة السودانية من أجل أن ينال الشعب السوداني طموحاته المشروعة نحو حياة ديمقراطية هادئة ووحدة أراضي السودان وسلامته، وتمنى للإجتماع أن يكلل بالنجاح ويحقق الاهداف المرجوه منه.

ثم تحدث **سعادة الدكتور/ على صالح موسى** .. نائب المندوب الدائم للجمهورية اليمنية لدى جامعة الدول العربية، وفي بداية كلمته وجه التحية للسادة الحضور كلا بصفته، وأكد على أهمية تعريف النكبة الفلسطينية التى اشارت إليها القمة العربية بجدة، كما اكد على أهمية العمل التطوعي للمقاومة في القدس.

ثم قام بالترحيب بإنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعودة الجمهورية العربية السورية إلى ممارسة نشاطاتها في جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث أن سوريا منذ عام 1943 كانت من أوائل الدول التى أسهمت في بلورة بروتوكول الإسكندرية .

كما أشار إلى أهمية قضية الإتحادات العربية النوعية المتخصصة وتطوير عملها ، حيث أنه كان حريص كل الحرص على حضور كافة جلسات الإجتماع الدوري (57) للإتحادات المنعقد في الأردن وطالب الإتحادات بتنظيم عملها مما يعزز تطوير العمل العربي المشترك .

كما ابدى سعادته بإنعقاد الدورة الوزارية للمجلس (115) في بيت العرب (جامعة الدول العربية) ، معرباً عن أهمية ذلك ومن الضروري أن يكون هناك تنسيق بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والقطاع الاقتصادي في جامعة الدول العربية وإيجاد آلية للتعامل مع هذا القطاع الهام لتعزيز العمل العربي المشترك.

وفي ختام كلمته وجه الشكر لجمهورية مصر العربية القلب النابض للأمة العربية على دعمها ومساندتها للمجلس وخدمة القضايا العربية، كما وجه الشكر للمجلس ممثلاً بأمينه العام وكافة كوادره.

ثم تحدث **سعادة السفير/ الصادق عمر عبد الله** .. المندوب الدائم لجمهورية السودان لدى جامعة الدول العربية مقدما التحية للسادة الحضور، ناقلا تحيات السيد وزير المالية المكلف جبريل ابراهيم بجمهورية السودان معتذرا عن عدم تمكنه من الحضور أعمال هذه الدورة نتيجة للظروف الحالية التى تمر بها البلاد ، مرحبا بإنضمام جمهورية القمر المتحدة للمجلس وكذلك عودة ليبيا والجمهورية العربية السورية لممارسة نشاطهما في المجلس.

كما أعرب عن شكر وتقدير جمهورية السودان لجامعة الدول العربية وكافة الاشقاء العرب لوقفتهم القومية مع السودان خلال الأزمة التى يمر بها، ودعمهم لأجهزتها الرسمية ذات الشرعية، كما خص بالشكر جمهورية مصر العربية لدعمها الأساسي لكافة القضايا العربية ومنها وقفتها القومية واستضافتها لأعداد من السودانيين الذين فروا من ويلات الحرب وتسهيل دخولهم للأراضي المصرية.

وأوضح أن السودان يمر اليوم بأزمة طارئة تسببت في قيام مليشيات الدعم السريع المتمردة بإعلان الحرب على الدولة في محاولة فاشلة للإستيلاء على السلطة، وقد تصدت لها القوات المسلحة السودانية وتم تدمير والقضاء على القوة الصلبة وكافة معكسرات تلك القوات في العاصمة والأقاليم وتم مسحها بنسبة 90% وما تبقى منها يمثل جيوب أصبحت تحتل المستشفيات والمؤسسات المدنية ومنازل المواطنين وتتخذ من المدنيين دروعاً بشرية، مما يستوجب من المجتمع الدولي إدانة هذه الانتهاكات لحقوق الانسان، وفي ختام كلمته قدم الشكر للجميع وتمنى لاعمال هذه الدورة التوفيق والنجاح.

ثم تحدث **السيد الدكتور/ فرج عبد الوهاب الزنتاني** .. الممثل الدائم لدولة ليبيا لدى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، مرحبا بالسادة الحضور وقدم الشكر للسادة الأعضاء على أيضاحاتهم وإفادتهم بلغة سياسية دبلوماسية عميقة تمتاز بنوع من الرقمية الاقتصادية.

ونوه إلى انه تم تباحث مشروع جدول الأعمال في اللجنة التحضيرية بحب شديد وتم التوصل إلى ملف قدم أمامهم ، وأفاد إلى أنه هناك بعض النقاط يود ذكرها معرباً عن سعادته بعودة دولة ليبيا إلى بيتها الطبيعي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، حيث أن ليبيا منذ تأسيس المجلس وتوقيعها على إتفاقية المجلس في مارس 1975 فهي مواكبة لتاريخ المجلس وأنها عادت بكل جدية وحماس للتعاون في العمل الاقتصادي العربي المشترك، وتمنى أن تكون هناك إضافة لتطوير المجلس.

وانه على يقين بأن العمل العربي المشترك يعمل كفريق واحد بطريقة غير تقليدية وليست سياسية ولكنها اقتصادية تؤمن بالتطور والحداثة والجدية والتدريب والتأهيل وصقل الكوادر العربية والأنشطة والآليات العربية المشتركة في هذه المؤسسات التى تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وأشار إلى أنه تم الإطلاع على كافة الوثائق والإتفاقيات التى تخص المجلس، وبالرغم من الظروف التى يمر بها الوطن العربي فأن الظروف تتغير والآليات تتغير وبالتالي يجب أن يكون هناك خطة تحت مسمى الإصلاح وليس التطوير حيث يوجد لدينا مؤسسات تحتاج إلى إعادة النظر وقد تحتاج إلى الإصلاح.

وبالتالي يجب على الأمانة العامة التعاون مع الأعضاء الذين انضموا والأعضاء الموجودين والدعوة إلى إنضمام دول جديدة، كما أعرب عن ترحيبه بعودة دولة ليبيا إلى المجلس مرحبا بالتعاون والتكامل مع الدول الأعضاء وتمنى أن ينجز ما يمكن إنجازه لكي تخرج الإجتماعات بنتائج رقمية وفعالة.

ثم تحدث **السيد الأستاذ/ المختار إمباب زيدان** .. المستشار الأول بسفارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالقاهرة، وبدأ كلمته بالترحيب بالسادة الحضور وأعرب عن سعادته بعودة الجمهورية العربية السورية إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، كما وجه الشكر إلى الأمين العام للمجلس وطاقم الأمانة العامة للمجلس على إعدادهم وتحضيرهم لأعمال الدورة، كما أثنى على جهود سعادة السفير الأمين العام في سعيه الدؤوب في استقطاب مزيد من الدول للإنضمام إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ثم تحدث **سعادة الأستاذ/ باسل سكوتي** .. القائم بأعمال المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى جامعة الدول العربية، وقدم التهنئة لسعادة السفير/ إلياس شيخ عمر أبو بكر المندوب الدائم لجمهورية الصومال الفيدرالية لدى جامعة الدول العربية رئيس الدورة الحالية (115) للمجلس، مقدما الشكر لسعادة السفير/ محمدي أحمد النى .. الأمين العام للمجلس وكامل أعضاء الأمانة العامة للمجلس على العمل الدؤوب الذي تقوم به الأمانة العامة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية العربية.

كما قدم الشكر للسادة رؤساء الوفود المشاركين في الدورة الحالية على كلماتهم الرقيقة تجاه بلده، ورحب بعودة ليبيا لشغل مقعدها في المجلس وبإنضمام جمهورية القمر المتحدة الشقيقة.

وأوضح أن اجتماعات دورة المجلس الحالية تأتي في ظل ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة يمر بها العالم جراء الأزمات المتتالية التى شهدها وبشكل خاص أزمة انتشار جائحة كورونا الذي كان له بالغ الأثر على الأوضاع المعيشية في الدول العربية عموماً وبشكل خاصة في الجمهورية العربية السورية والتى تزيد الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التى تفرضها الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي ودول غربية أخرى مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تواجهها البلاد وهو ما يتطلب المزيد من التعاون والتعاضد من أشقائها العرب لتجاوز هذه الصعوبات الاقتصادية التى تعاني منها سوريا ، مما ينعكس إيجابا على مسيرة التنمية والازدهار في سوريا وبالتالي على كافة الدول العربية,

كما أن الجمهورية العربية السورية تؤكد على أن القضية الفلسطينية تبقى هي القضية المركزية للأمة العربية ويبقى دعم الأشقاء العرب للجهود الوطنية الفلسطينية ركنا أساسيا في سبيل استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للأشقاء من فلسطين وعلى راسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، ومن هذا السياق لابد من دعم المشروعات التى يقوم بها سعادة المندوب الدائم لدولة فلسطين.

وفي الختام أشار إلى أن الجمهورية العربية السورية تحث دائما على أهمية التضامن العربي للعمل العربي المشترك لتحقيق متطلبات وآمال الشعوب العربية في العيش الكريم والتنمية الاقتصادية ولإجتماعية وقد جاءت قرارات الدورة (32) لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والتى عقدت في الشهر الماضي والأجواء الإيجابية التى شهدتها تلك القمة لتبعث الأمل في تحقيق تطلعات الشعوب العربية حتى الوصول إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية العربية، وبالتالي يجب التأكيد على أهمية البناء وعلى مخرجات هذه القمة بما يكرس الجهود العربية المشتركة لتحقيق التنمية والازهار والإستقرار في كافة أرجاء الوطن العربي الحبيب.

ثم تحدث **سعادة الأستاذ/ بدوى عبد القادر** .. الأمين العام للإتحاد العربي للتعليم الخاص ملقيا كلمة عن الإتحادات العربية النوعية المتخصصة مقدما التحية للسادة الحضور كل بأسمه وصفته، ولجمهورية مصر العربية دولة المقر على كرم الضيافة ولإستضافتها مقر المجلس وعدد من الإتحادات، مشيدا بنهضة البناء والتطور الكبير الذي تشهده مصر في شتى المجالات الاقتصادية والإجتماعية والأمنية بقيادة فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي حفظه الله ورعاه لما لفخامته من حكمة كبيرة وحنكة بالغة ودبلوماسية بارعة كان لها الأثر البارز في الإرتقاء بالأداء الاقتصادي والإجتماعي في مختلف المجالات وعلى جميع الأصعدة ، واشار إلى أن هذا الجمع يجسد اللحمة العربية في أروع تجلياتها ، وهذا أصدق دليل وتعبير قطعي على التماسك والدعم والولاء لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي يعمل الجميع تحت مظلته.

وأوضح أن الاقتصاد العالمي تعرض في العقدين الأخيرين لأزمات وصدمات أثرت سلباً وبشكل كبير في المؤشرات الاقتصادية العالمية الكبرى والدول العربية (الناتج الإجمالي، موازين المدفوعات، المالية العامة، السياسات النقدية والمالية) ولعل من أشهر هذه الأزمات الأزمة المالية العالمية 2008 وجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية .

وأوضح أن اتفاقية الأحكام الأساسية للإتحادات العربية النوعية المتخصصة إنطلاقا من الدور الذي يمكن أن تؤديه تلك الإتحادات لمعالجة المشكلات لأعضائها في علاقاتهم المتبادلة وفي جملة صلاتهم الاقتصادية العربية والدولية بما ينعكس إيجابا على دعم السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي وخلق الظروف الموضوعية للوحدة الاقتصادية العربية، فالإتحادات هي أحد الأفرع الأساسية للتنمية الاقتصادية في الدول العربية ، حيث تمثل القطاع الخاص الذي يعتبر الشريان الرئيسي لتحريك الدورة الاقتصادية لتحقيق تكامل اقتصادي عربي حقيقي.

وأوضح أن الأهداف والوسائل التى قامت عليها الوحدة الاقتصادية العربية والمنوط بالمجلس تحقيقها تقوم من خلال القطاعين العام والخاص، فالحكومات هي التى ترسم السياسات وتصدر القوانين واللوائح والقطاع الخاص هو المعني الأول بالمساهمة في التنفيذ ويتم هذا التنفيذ من خلال الاتحادات العاملة في نطاق المجلس والتى تعمل وفقا لاتفاقية الأحكام الأساسية التى صادقت عليها البرلمانات العربية وأصحاب الجلالة والفخامة والسمو وملوك وروساء الدول العربية الأعضاء.

وفي ختام كلمته قدم الشكر والتحية لسعادة الأمين العام للمجلس وللقائمين على التنظيم الجيد للدورة (115) للمجلس .

وفي الجلسة المغلقة أقر المجلس على المستوى الوزاري جدول أعمال الدورة (115) على النحو التالي:

البند الأول - الدراسات والسياسات العامة:

أولا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (115) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

ثانيا - مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن إنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفق إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية، (القاهرة: 2023/2/2).

ثالثا - مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة حول"أثر الحرب الروسية الأوكرانية على البيئة – المنطقة العربية".

رابعا- 1- البيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر الاقتصاد العربي بعنوان "الرؤى الإستثمارية للدول العربية.. تحديات وفرص"، عمان / المملكة الأردنية الهاشمية: 2023/5/29.

2- البيان الختامي وتقرير وتوصيات المؤتمر العربي للتعليم والتدريب المهني والتقني، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية: 2023/5/30.

خامسا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذاً لقراري المجلس رقم 1729/ د104 بتاريخ 2017/5/25، ورقم 1873/ د112 بتاريخ 2021/12/9، دراسة حول " نحو تعزيز تطبيق الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

سادسا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "الإجراءات الخاصة بدراسة إستراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا(الإسكوا).

سابعا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذاً لقرارات المجلس رقم 1788/ د107 بتاريخ 2018/12/13، ورقم 1805/ د108 بتاريخ 2019/6/20، و رقم 1822/ د109 بتاريخ 2019/12/12، ورقم 1875/ د112 بتاريخ 2021/12/9 ، ورقم 1894/د113 بتاريخ 2022/5/27، ورقم 1920/ د114 بتاريخ 2022/12/15 .

ثامنا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الإجراءات التى إتخذت بشأن اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر.

تاسعا- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن التحضير للملتقى الثاني لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية للفترة 22 – 2023/11/23.

البند الثاني :

أولا- التنسيق والتخطيط :

1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (57) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية: 2023/5/28.

2- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشان إتفاقية الشركات العربية المشتركة، القاهرة – جمهورية مصر العربية: 2023/5/10.

ثانيا - السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

1- مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، القاهرة- جمهورية مصر العربية: 2023/5/8.

البند الثالث: تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة).

البند الرابع: ما يستجد من أعمال.

وفي ضوء المناقشات والمداخلات التي تمت، توصلت اللجنة إلى القرارات التالية:

قرار رقم 1938 / د115بتاريخ 8/6/2023.

السياسات العامة:

- **تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (115) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعدالإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (115) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية (115).

2- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على إعداد التقرير.

3- تعميم التقرير على الدول العربية الأعضاء والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والجهات البحثية للإطلاع على ما ورد فيه من معلومات وإبداء الرأي من قبل الدول العربية الأعضاء في حال وجود أي ملاحظات.

قرار رقم 1939 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

السياسات العامة:

- **تقرير وتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن إنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفق إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (القاهرة ، 2/2/2023).**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعدالإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن إنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفق إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (القاهرة : 2023/2/2).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- الإحاطة علماً بتقرير وتوصيات لجنة السادة المندوبين بشأن إنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى عضوية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفق إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية (القاهرة : 2023/2/2).

2- الترحيب بإنضمام جمهورية القمر المتحدة إلى إتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية.

3- الطلب من الأمين العام للمجلس مواصلة جهوده الحميدة بخصوص إنضمام باقي الدول العربية للمجلس.

قرار رقم 1940 / د115 بتاريخ 8/ 6/ 2023.

السياسات العامة:

- **دراسة "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على البيئة – المنطقة العربية".**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على البيئة – المنطقة العربية".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تثمين الدراسة وتقديم الشكر إلى معد دراسة "أثر الحرب الروسية الأوكرانية على البيئة – المنطقة العربية".

2- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء في المجلس والجهات البحثية للإطلاع على ما ورد فيها من معلومات وإبداء الرأي من قبل الدول العربية الأعضاء في حال وجود أي ملاحظات خلال شهر من تاريخه.

قرار رقم 1941 / د115 بتاريخ 8/6/2023.

السياسات العامة:

- **البيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر الاقتصاد العربي بعنوان "الرؤى الإستثمارية للدول العربية .. تحديات وفرص" عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 29/5/2023.**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر الاقتصاد العربي بعنوان "الرؤى الإستثمارية للدول العربية .. تحديات وفرص"، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 2023/5/29.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على الإعداد الجيد لهذا المؤتمر.

2- الإحاطة علماً بالبيان الختامي وتقرير وتوصيات مؤتمر الاقتصاد العربي بعنوان "الرؤى الإستثمارية للدول العربية .. تحديات وفرص"، الذي عقد في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 2023/5/29.

قرار رقم 1942 / د115 بتاريخ 8/6/2023.

السياسات العامة:

- **البيان الختامي وتقرير وتوصيات المؤتمر العربي للتعليم والتدريب المهني والتقني، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية: 30/5/2023.**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البيان الختامي وتقرير وتوصيات المؤتمر العربي للتعليم والتدريب المهني والتقني، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 2023/5/30.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تقديم الشكر للأمانة العامة للمجلس على الإعداد الجيد لهذا المؤتمر.

2- الإحاطة علماً بالبيان الختامي وتقرير وتوصيات المؤتمر العربي للتعليم والتدريب المهني والتقني، الذي عقد في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 2023/5/30، مع التنسيق مع الدول والجهات المعنية في هذه الدول.

قرار رقم 1943 / د115 بتاريخ 8/6/2023.

السياسات العامة:

- **الموضوعات ذات الصلة بالتنمية المستدامة، تنفيذا لقراري المجلس رقم 1729 / د104 بتاريخ 25/5/2017، ورقم 1873 / د112 بتاريخ 9/12/2021، دراسة حول "نحو تعزيز تطبيق الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".**

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن دراسة حول " نحو تعزيز تطبيق الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تقديم الشكر إلى معد دراسة " نحو تعزيز تطبيق الاقتصاد المعرفي في الوطن العربي في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030".

2- تعميم الدراسة على الدول العربية الأعضاء في المجلس للإستفادة مما ورد فيها من معلومات.

قرار رقم 1944 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

السياسات العامة:

- **الإجراءات الخاصة بدراسة "استراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن الإجراءات الخاصة بدراسة "إستراتيجية التنمية الصناعية في بعض الدول العربية" بالتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا).

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

- الطلب من الدول العربية الأعضاء مخاطبة الجهات المختصة لإرسال أسماء الأشخاص المعنيين الذين سيشاركون في ورش العمل المتخصصة.

قرار 1945 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

السياسات العامة:

- **البوابة الإلكترونية للتجارة العربية تنفيذا لقرارات المجلس رقم 1788/ د107 بتاريخ 2018/12/13، ورقم 1805/ د108 بتاريخ 2019/6/20، و رقم 1822/ د109 بتاريخ 2019/12/12، ورقم 1875/ د112 بتاريخ 2021/12/9 ، ورقم 1894/د113 بتاريخ 2022/5/27، ورقم 1920/ د114 بتاريخ 2022/12/15.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن البوابة الإلكترونية للتجارة العربية وعلى العرض المقدم من الإتحاد العربي للإقتصاد الرقمي.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس حول الإجراءات التى أتخذتها لتنفيذ القرار رقم 1920/ د 114 بتاريخ 2022/12/15 .

2- الطلب من الأمانة العامة للمجلس إعداد مذكرة شارحة تفصيلية تتضمن الإستفسارات الخاصة من الناحية القانونية والمالية لمشروع البوابة الإلكترونية، وإرسالها إلى الدول العربية الأعضاء لإبداء مرئياتها وملاحظاتها حولها خلال شهر من تاريخه.

قرار رقم 1946 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

السياسات العامة:

- **اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن"اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر".

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- الموافقة على تقرير وتوصيات اللجنة الإستشارية للإقتصاد الأخضر التي عقدت في القاهرة بتاريخ 2023/5/9.

2- إرسال النظام الأساسي الخاص باللجنة بعد إدخال الملاحظات الواردة من كل من المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية إلى الدول العربية الأعضاء والدول الأخرى الراغبة للنظر في إعتماده في الدورة القادمة.

قرار رقم 1947 / د115بتاريخ 8/6/2023.

السياسات العامة:

- **الملتقى الثاني لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية خلال شهر نوفمبر 2023.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن " الملتقى الثاني لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص في جمهورية مصر العربية"، خلال شهر نوفمبر 2023.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

- الموافقة على قيام المجلس الإعداد للملتقى الثاني لترويج الفرص الإستثمارية للقطاع العام والخاص بجمهورية مصر العربية وباقي الدول العربية الأعضاء بالمجلس أو الدول العربية الأخرى من خلال بيت خبرة متخصص وبالتنسيق مع وزارة التعاون الدولي في جمهورية مصر العربية.

قرار رقم 1948 / د115بتاريخ 8/6/2023.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (57) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 28/5/2023.**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (57) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس، عمان – المملكة الأردنية الهاشمية : 2023/5/28.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- **تقديم الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية وإتحاد المدربين العرب على الإستضافة الكريمة وحسن التنظيم للإجتماع الدوري (57) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة.**

2- **تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.**

3- **الموافقة على تقرير وتوصيات الإجتماع الدوري (57) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق المجلس الذي عقد في عمان – المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 2023/5/28 (بالصيغة المرفقة).**

4- **الموافقة على عقد الإجتماع الدوري (58) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة في الجمهورية العربية السورية بناءاً على الدعوة الكريمة من الإتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات التقليدية.**

5- **الموافقة على عقد الإجتماع الدوري (59) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة في دولة ليبيا بناءاً على الدعوة الكريمة من الممثل الدائم لدولة ليبيا في المجلس.**

قرار رقم 1949 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

التنسيق والتخطيط (إدارة الإتحادات والشركات):

- **تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن مشروع إتفاقية الشركات العربية المشتركة . القاهرة – جمهورية مصر العربية : 10/5/2023 .**

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعدالإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن "تقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن "مشروع إتفاقية الشركات العربية المشتركة"، القاهرة – جمهورية مصر العربية : 2023/5/10 .

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تثمين جهود الأمانة العامة للمجلس في الإعداد لعقد هذا الإجتماع.

2- الأخذ علماً بتقرير وتوصيات إجتماع لجنة السادة المختصين القانونيين بشأن "مشروع إتفاقية الشركات العربية المشتركة"، القاهرة: 2023/5/10 (بالصيغة المرفقة).

3- إعادة عرض مشروع إتفاقية الشركات العربية المشتركة على لجنة السادة المختصين القانونيين لدراسته مرة أخرى.

قرار رقم 1950 / د115 بتاريخ 8/6/2023.

السياسات العامة –دعم صمود الشعب الفلسطيني:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على قرارات المجلس المتعلقة بدعم صمود الشعب الفلسطيني، وآخرها القرار رقم 1929 / د114 بتاريخ 2022/12/15.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

1- تقديم كل الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، الذي يتصدى بعزيمة وإصرار لكافة أشكال الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية اليومية على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

2- التأكيد على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة كاملة السيادة على خطوط الرابع من حزيران 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وإطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين من سجون الاحتلال، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، استناداً إلى القانون الدولي، وقرارات الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وقرارات القمم العربية المتعاقبة.

3- التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني بمناسبة الذكرى 75 للنكبة، وإستحضار ذكرى النكبة كمأساة وكارثة إنسانية تاريخية وُلدت في سياق مخطط استعماري بدأ من وعد بلفور عام 1917، وشمل الهجرة اليهودية الممنهجة إلى فلسطين، وجرائم التطهير العرقي والتهجير القسري التى قامت بها العصابات الصهيونية والمتواطئين معها منذ عام 1947، ضد الشعب العربي الفلسطيني وعلى أرضه، من خلال عدوان منهجي وواسع النطاق، أرتكبت خلاله عشرات المجازر المروعة، وقُصد منه إرهاب الشعب العربي الفلسطيني وطرده من أرضه ومحو هويته العربية والسطو على ممتلكاته وروايته وإرثه الحضاري،

وأسفر عن تهجير ما يقارب مليون عربي فلسطيني وتحويلهم إلى لاجئين، وتدمير مئات البلدات والقرى الفلسطينية، وتتواصل النكبة بإستمرار الإحتلال الإسرائيلي الإستعماري العنصري والعدوان على الشعب الفلسطيني وإنكار حقوقه المشروعة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير.

4- إدانة إنكسار النكبة بالأشكال كافة، بما فيها التشكيك في وجود وتاريخ الشعب العربي الفلسطيني على أرضه، والتقليل من الجرائم ضد الإنسانية التى ارتكبتها العصابات الصهيونية بحقه، وأدت إلى تهجيره قسراً من وطنه، وتبرئة العصابات الصهيونية والمتواطئين معها من مسؤولياتها عن تلك الجرائم.

5- الدعوة لإعتماد يوم 15 مايو/ آيار من كل عام، يوماً عربيا ودوليا لإستذكار النكبة، وإتخاذ تدابير على مستوى الدول والمنظمات الدولية والإقليمية لإحياء هذه الذكرى الأليمة، كأساس يمهد الطريق لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وممارسة لأجئيه لحقهم في العودة والتعويض وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948.

6- التأكيد على عروبة القدس، ورفض كافة الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف تهويد المدينة المقدسة، وتغيير تركيبتها السكانية، وتشويه هويتها الثقافية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني والعربي، والمساس بمقدساتها الإسلامية والمسيحية، وخاصة ال حرم الشريف / المسجد الأقصى المبارك، ومحاولات تقسيمه زمانياً ومكانياً.

7- إدانة الإنتهاكات الإسرائيلية الجسيمة بحق المصلين المسلمين في المسجد الأقصى المبارك، بما في ذلك الإقتحامات المتكررة للمسجد من قبل جنود الإحتلال، وكذلك القرارات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف التهجير القسري لأهالي مدينة القدس المحتلة، بمن فيهم عائلات حي الشيخ جراح وباقي أحياء ومناطق المدينة، وإدانة العدوان الإسرائيلي الوحشي على الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإستهداف المتعمد للأطفال والمدنيين الأبرياء والمباني السكنية والبنى التحتية في قطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي إلى التحرك العاجل لمحاسبة المسؤولين الإسرائيليين عن هذا العدوان، والعمل على عدم تكراره مستقبلاً .

8- التأكيد على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية التى يتولاها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس ودورها في حماية هذه المقدسات والوضع القانوني والتاريخي القائم فيها، وفي الحفاظ على الهوية العربية والإسلامية والمسيحية لهذه المقدسات، وعلى أن إدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى المبارك الأردنية هي الجهة الوحيدة المخولة في إدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك / الحرم القدسي الشريف".

9- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الإعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالإحتلال) ونقل سفارتها إليها، وإعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الإستقرار.

10- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أعلنه وزير خارجيتها يوم 18 نوفمبر تشرين ثان 2019 بإعتبار الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 لا يخالف القانون الدولي، وإعتبار هذا القرار باطلاً ولاغياً وليس له اثر قانوني، وأنه مخالفة صريحة لميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016، والرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية لعام 2004، وإتفاقية جنيف الرابعة لعام1949، وميثاق روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، وغيرها من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة وإعتبار القرار الأمريكي محاولة مبيته لشرعنة ودعم الإستيطان الإستعماري الإسرائيلي وهوما من شأنه أن يقوض فعليا مبادرة السلام العربية بكافة عناصرها.

11- إدانة سياسة الإستيطان الإسرائيلية التي تمثل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة، والتأكيد على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام 2016 بشأن عدم قانونية وشرعية الإستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 67 وإدانة بناء جدار الفصل العنصري الإسرائيلي على أرض دولة فلسطين المحتلة، وحث مجلس حقوق الإنسان والمفوضية السامية على متابعة تحديث قاعدة البيانات الصادرة عن المجلس

للشركات التى تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، ومتابعة تحميل هذه الشركات تبعات العمل غير القانوني الذي تقوم به.

12- إدانة سياسات وخطط إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى السيطرة على موارد وثروات الشعب الفلسطيني الطبيعية، من خلال تقويض الاقتصاد الفلسطيني، ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

13- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات غير المشروطة لدولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

14- دعوة الدول العربية الاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات الصادرة بهذا الشأن، ودعوة الجهات المختصة بدولة فلسطين لتزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتقارير دورية حول الصعوبات التي تعترض تدفق السلع والمنتجات الفلسطينية إلى الدول العربية.

15- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة والخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة الإعمار لقطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت: يناير/ كانون ثاني 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت: مارس/ آذار 2010)، وبالإشارة إلى نتائج اجتماع مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة (مارس/ آذار 2009)، ودعوة كافة المشاركين في مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة إلى اجتماع آخر لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها، وذلك في إطار الدعم العربي لإنجاح خطوات تحقيق المصالحة الفلسطينية وانجازها في أسرع وقت.

16- التأكيد على المسؤولية العربية الجماعية تجاه مدينة القدس المحتلة ودعوة جميع الدول العربية والمنظمات والصناديق والإتحادات العربية إلى توفير التمويل والدعم اللازمين لتمويل الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس 2018 – 2022، وذلك بهدف

إنقاذ المدينة المقدسة وحمايتها وتعزيز صمودأ في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد المدينة وتفريغها من اهلها المقدسيين.

17- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

18- الترحيب بتبني الإجتماع الدوري (51) للإتحادات العربية النوعية المتخصصة لموضوع دور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد الفلسطيني وإطلاق أسم القدس عاصمة دولة فلسطين على الإجتماع الدوري القادم للإتحادات والطلب من دولة فلسطين والأمانة العامة للمجلس بالعمل على التحضير الجيد لتحقيق الأهداف المتوخاه من هذا الموضوع في الإجتماع الدوري القادم للإتحادات.

19- تثمين دور مؤسسات التمويل العربية ومنظمات العمل العربي المشترك في جهودهم المبذولة لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطوير بنيته المؤسسية، ودعوتها إلى مضاعفة هذه الجهود بما يتوافق وأولويات الخطط التنموية الفلسطينية.

20- تقدير الجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل إعداد تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن التكاليف الاقتصادية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني بسبب الإحتلال الإسرائيلي، والدعوة إلى توفير الموارد اللازمة للتعجيل بإتمام التقرير وفقا لقرار القمة العربية د (28) المنعقدة بعمان.

قرار رقم 1951 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

- تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية، القاهرة– جمهورية مصر العربية : 8/5/2023.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على مذكرة الأمانة العامة للمجلس.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

- الموافقة على تقرير وتوصيات إجتماع آلية تنمية الإستثمار والتجارة في البلاد العربية الذي عقد في القاهرة – جمهورية مصر العربية : 2023/5/8، (بالصيغة المرفقة).

قرار رقم 1952 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة متابعة ولجنة تطوير السوق العربية المشتركة)، القاهرة – جمهورية مصر العربية : 2023/6/5.

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعدالإطلاع على تقرير الأمين العام عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجانه ونشاطه والمقدم للدورة الخامسة عشر بعد المائة.

وعلى تقرير لجنة تطويرالسوق العربية المشتركة والتى عقدت بتاريخ 2023/6/5.

وعلى تقرير لجنة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي تم عقده في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

أولاً - السياسات العامة:

1- الإحاطة علماً بتقرير الأمين العام المقدم إلى الدورة العادية الخامسة عشر بعد المائة عن متابعة تنفيذ قرارات المجلس ولجانه ونشاطه في الدورة العادية (115)، وتثمين هذه الجهود المبذولة في إعداد التقرير.

2- الترحيب بقرار جامعة الدول العربية رقم 8914 بتاريخ 2023/5/7 ، الذي ينص في الفقرة الخامسة منه على " إستئناف مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في إجتماعات جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها إعتباراً من 7 مايو 2023" .

3- دعوة الجهات المختصة في الجمهورية العربية السورية إلى إستئناف مشاركتها في إجتماعات وأنشطة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والعودة للعب دورها الريادي في المجلس بصفة خاصة وفي العمل العربي المشترك بصفة عامة.

4- الطلب من الأمين العام للمجلس مواصلة جهوده لإستقطاب دول عربية أخرى للإنضمام إلى إتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية.

5- الترحيب بالجهود التى تبذلها الدول العربية الأعضاء لإستقطاب دول عربية أخرى للإنضمام للمجلس.

6- توجيه الشكر للأمانة العامة للمجلس على جهودها المبذولة في تنفيذ القرارات

ثانياً ـ السوق العربية المشتركة وتنمية التبادل التجاري:

1- الإحاطة علماً بورقة عمل بعنوان: مقترحات حول دور دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تنمية الاقتصاد الليبي من خلال تدفقات التجارة الخارجية".

2- توجيه الشكر لمعدي الدراسة.

3- التنسيق مع ممثل دولة ليبيا بخصوص هذه الدراسة والأخذ بملاحظاته حيالها ثم تعميمها على الدول العربية الأعضاء.

4- ضرورة التنسيق المسبق مع أي دولة من الدول العربية الأعضاء المعنية بموضوع أي دراسة قبل عرضها على المجلس.

ثالثاً:

الطلب من الأمانة العامة للمجلس دعوة الدول العربية الأعضاء بتسمية ممثليهم لتشكيل لجنة فرعية فنية متخصصة من الدول الأعضاء بالمجلس لتدقيق مستحقات السفير/ محمد محمد الربيع والأمناء العامين السابقين والموظفين السابقين، إستناداً على قرارات المجلس الموقر الصادرة بهذا الشأن.

رابعاً:

توجيه الشكر إلى سعادة **السفير / محمدي أحمد الني** .. الأمين العام للمجلس والعاملين في الأمانة العامة للمجلس للجهود الكبيرة المبذولة وبخاصة في مجال الإعداد والتحضير لإجتماعات اللجان الفنية والمشاركة في الإجتماعات والمؤتمرات والندوات التي دعت لها أودعيت إليها الأمانة العامة للمجلس.

قرار رقم 1953 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

إن مجلس الوحدة الإقتصادية العربية، وفي ختام أعمال دورته العادية الخامسة عشر بعد المائة التي عقدت في القاهرة بجمهورية مصر العربية بتاريخ 2023/6/8 .

رفع برقية شكر وتقدير إلى فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي .. رئيس جمهورية مصر العربية التالي نصها:

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية

نحن وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس، وسعادة المندوبين الدائمين للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية، والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية، والهيئة الإستشارية لمجلس الحكماء والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة الخامسة عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ 8 يونيه "حزيران" 2023 في القاهرة، يشرفهم التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاقه بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة جمهورية مصر العربية والشعب المصري العظيم الرفعة والتقدم والإزدهار.

قرار رقم 1954 / د115بتاريخ 8/ 6/ 2023.

الدورة العادية السادسة عشر بعد المائـة:

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية:

بعد الإطلاع على النظام الداخلي لمجلس الوحـدة الإقتصادية العربيـة، وعلى تقرير لجنـة السادة نواب الممثلين الدائمين (كلجنة تحضيرية) في إجتماعها الذي عقد في القاهرة بجمهوريـة مصر العربية بتاريخ 2023/6/5.

قـــرر

يكون موعد إجتماعات المجلس في دورتـه العاديـة السادسـة عشر بعد المائـة في شـهر ديسمبر (كانون أول) عام 2023 في جمهورية مصر العربية.

السفير

محمـــدي أحمـــد النـــي

الأمـين العـــام

لمجلـس الوحدة الاقتصادية العربية

الرئيس

سعادة السفير/ إلياس شيخ عمر أبو بكر

السفير والمندوب الدائم لجمهورية الصومال

الفيدرالية لدى جامعة الدول العربية

فخامة الرئيس/ عبد الفتاح السيسي

رئيس جمهورية مصر العربية .. حفظه الله ورعاه

نحن وزراء الاقتصاد والتجارة والمالية والتعاون الدولي، الممثلون الدائمون للدول الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والأمين العام للمجلس، وسعادة المندوبين الدائمين للمجلس ورؤساء وأعضاء وفود الدول العربية، والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية، والهيئة الإستشارية لمجلس الحكماء والإتحادات العربية النوعية المتخصصة والشركات العربية العاملة في نطاق المجلس، المجتمعون في الدورة الخامسة عشر بعد المائة، المنعقدة بتاريخ 8 يونيه "حزيران" 2023 في القاهرة، يشرفهم التقدم إلى فخامتكم ببالغ الشكر والتقدير ويشيدون بكل الإعتزاز والعرفان بمواقفكم العروبية المشهودة الداعمة لمنظومة العمل العربي المشترك وتفعيل دورها في النهوض بالتكامل الاقتصادي العربي المشترك وعلى رأسها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والشركات العربية المشتركة والإتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاقه بموجب إتفاقية الأحكام الأساسية التي وافقت عليها البرلمانات العربية وصادق عليها أصحاب الجلالة والسمو والفخامة ملوك ورؤساء الدول العربية الأعضاء، متمنين لفخامتكم ولحكومة جمهورية مصر العربية والشعب المصري العظيم الرفعة والتقدم والإزدهار.

السفير
محمدي أحمد النني
الأمين العام
لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

الرئيس
سعادة السفير/ إلياس شيخ عمر أبو بكر
السفير والمندوب الدائم لجمهورية الصومال الفيدرالية
لدى جامعة الدول العربية

١٤ شارع هارون - الدقي - القاهرة
ص.ب: ١ محمد فريد ١١٥١٨ - القاهرة - ج.م.ع
هاتف: 37602432(202+) - 37602459(202+)
فاكس: 37602698 (202+)
الموقع الإلكتروني للمجلس: www.caeuweb.org
البريد الإلكتروني: info@caeuweb.org